

موريتانيا

تعد موريتانيا التي يقدر عدد سكانها بثلاثة ملايين ومائتي ألف نسمة جمهورية إسلامية ذات نظام بالغ المركزية يحكمها الرئيس محمد ولد عبد العزيز الذي أدى انتخابه في شهر تموز/يوليو 2009 إلى إنهاء أزمة سياسية دامت أحد عشر شهراً كان سببها انقلاب عام 2008 ضد الرئيس الأسبق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله. واعتبر المراقبون الدوليون الانتخابات الرئاسية التي نالت اتفاقية داكار الموقعة في حزيران/يونيو 2009 حرجة ونزيهة. واتفاقية داكار هي اتفاقية بالترافق توسيط فيها الرئيس السنغالي عبد الله واد والمجتمع الدولي من أجل إنهاء المأزق السياسي في البلاد. وقد استقر الوضع السياسي بعد الانتخابات، بالرغم من أن السلطات الجديدة كانت بطيئة في الاستجابة لدعوات المعارضة لإجراء حوار سياسي شامل تم الموافقة عليه بموجب اتفاقية داكار. فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، وهو حزب الأغلبية، بالانتخابات النباتية بشكل واسع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وشجبت المعارضة هذه الانتخابات واعتبرتها مشوبة بالنفوذ السياسي والضغوط العشارية. وقد تبعت قوات الأمن للسلطات المدنية.

تضمنت انتهاكات حقوق الإنسان سوء معاملة المحتجزين والسجناء، وإفلات قوات الأمن من العقاب، والسجن لفترات مطولة قبل المحاكمة، والأوضاع القاسية، والاعتقالات التعسفية، والقيود على حرية الصحافة والتجمع، والفساد، والتمييز ضد النساء، وختان الإناث، وزواج القصر، والتهميش السياسي لمجموعات إثنية يقطن معظمها جنود البلاد، والتمييز العرقي والاسترافق والممارسات الشبيهة بالاسترافق، فضلاً عن عمالة الأطفال.

احترام حقوق الإنسان

الجزء 1. احترام كرامة الإنسان بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. الحرمان التعسفي أو غير المشروع من الحياة

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد عمالها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن اختفاء الأشخاص بدوافع سياسية.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب، ومع ذلك فقد زعم أن قوات الأمن قامت بتعذيب المحتجزين بهدف انتزاع الاعترافات. وشملت أساليب التعذيب الصدمات الكهربائية، والحرق، والضرب، واقتلاع الشعر، والاعتداء الجنسي. ومع ذلك، فإنه وفقاً لتقرير الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان لم يتم توثيق أي حالات التعذيب خلال العام.

لم يرد أي رد حكومي بخصوص الادعاءات بتعذيب الإرهابي المشتبه به الشيخاني ولد سيدنا في نيسان/أبريل 2009 وحرمانه من المعلاج الطبي. وكان الادعاء قد ورد على لسان متحدث باسم عائلات السجناء الإسلاميين بعد وفاة الشيخاني ولد سيدنا في السجن.

لم يرد أي رد حكومي بخصوص الادعاءات بتعذيب محمد سالم ولد زيدان في شهر آب/أغسطس 2009 وذلك بعد اعتقاله واحتجازه للاستجواب حول الهجوم الانتحاري الذي نفذه أخوه قرب السفارة الفرنسية.

ولم ترد تقارير خلال العام تقيد بقيام الحكومة التحقيق في أمر القضية التي حدثت في شهر أيلول/سبتمبر 2009 والتي عذب خلالها حراس السجن في نواكشوط الخديم ولد السمان. وكانت قناة الجزيرة قد بثت صوراً للحراس وهم يضربون ويعذبون الخديم ولد السمان بالتعريق بالماء كما بثت مقابلة هاتفية معه صرح خلالها أنه تعرض لصدمات كهربائية ومعاملة مهينة.

ولم ترد تقارير أن السلطات حققت في أمر القضية التي حدثت عام 2008 حيث قامت قوات الشرطة بتعذيب المشتبه في أنهم إرهابيون وهم عبد الكرييم بن فرج بوراوي، وأحمد المختار ولد السمان، والشيخ ولد سالم. وقال محامو هؤلاء الأفراد أن الشرطة عذبت موكلיהם بتعليقهم من أرجلهم وإطفاء السجائر على أجسادهم.

ولم تطرأ أي تطورات بشأن قضية التعذيب التي حدثت عام 2008 لتسعة وثلاثين شخصاً يشتبه في أنهم إرهابيون تورطوا خلال عام 2007 بقتل أربعة مواطنين فرنسيين وفي شن الهجوم على السفارة الإسرائيلية عام 2008.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت ظروف السجون قاسية، وبقيت قدرة الحكومة على إدارة مراكز الاحتجاز ضعيفة. ووردت تقارير موثوقة تؤكد استمرار التعذيب والضرب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة وفي عدة سجون في مختلف أنحاء البلاد وفي المرافق العسكرية التابعة لقوات الدرك.

وبقيت الأموال المخصصة لتحسين الأوضاع في السجون غير كافية. كما بقيت ظروف الاكتظاظ الشديد والعنف بين السجناء وسوء العناية الطبية في السجون كما هي. ولم يتمكن معظم السجناء من مغادرة زنزانتهم المكتظة ولا استنشاق الهواء النقي لأشهر أو حتى لسنوات.

وقد ساهم الاكتظاظ الشديد في تفشي الأمراض، ولم يتلقى السجناء الذين عانوا مشاكل طبية العناية المناسبة أو لم يتلقوا العناية الطبية بتاتاً، كما ظلت المستلزمات الطبية غير كافية. فعلى سبيل المثال، احتوى سجن دار التعيم على قرابة 1200 سجين، لكنه صمم لاستيعاب 300 سجينًا فقط. وتواصل ورود تقارير حول سوء التغذية، وضعف الصحة، وقلة النظافة في سجن دار التعيم. ووردت تقارير عن أربع حالات وفاة بسبب المرض والظروف غير الصحية في السجن. ولم يكن هناك تحقيقات حول حالات الوفاة هذه بحلول نهاية العام.

ووصلت المنظمات غير الحكومية مثل رابطة النساء معيلات الأسر بشجب ظروف الاكتظاظ وفترات الحبس الاحتياطي المطولة في السجون. وقد تفاقمت أوضاع الاكتظاظ في السجون بسبب تواجد عدد كبير من المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة.

بدأت الحكومة خلال العام بناء سجن جديد في أنواذيبو قادر على اتساع 300 سجين. ولم تنتهي أعمال بناء السجن بحلول نهاية العام.

وفي كثير من الأحيان، تم احتجاز المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة مع السجناء المدنيين ومع السجناء الخطرين. وتم احتجاز المشتبه في أنهما إرهابيون من ينتظرون المحاكمة في أماكن منفصلة عن باقي نزلاء سجن نواكشوط المركزي.

وبسبب ضعف الظروف الأمنية وجود السجناء الخطرين مع غير الخطرين، عاش السجناء في جو من العنف واضطر بعضهم لدفع رشاوى لسجناء آخرين لتجنب مضائقتهم وتعذيبهم.

ووفقاً لاحصاءات وزارة العدل، كان هناك 1700 سجين، من بينهم 955 يقضون الأحكام الصادرة ضدهم بينما هناك 700 في الحبس الاحتياطي. وكان هناك 62 سجينة، من بينهم 13 يقضون مدة الأحكام الصادرة بحقهن و49 آخرين في الحبس الاحتياطي.

وكما هي الحال في العام السابق، وردت تقارير عن سوء الأوضاع في السجن للمشتبه في كونهم إرهابيين. ففي 5 نيسان/أبريل، أصدر السجناء السلفيين بياناً صحفياً ذكروا فيه أنهم قرروا التخلص عن الزيارات العائلية ليوم واحد احتجاجاً على سوء الظروف في السجن كما هددوا أيضاً ببدء الإضراب عن الطعام إذا لم يتم احترام حقوقهم في محاكمة سريعة. ولم يضرب السجناء عن الطعام خلال العام.

وفقاً لمصادر إعلامية، تم نقل السجين محمد ولد الحضرمي من سجن دار النعيم إلى المستشفى بعد بدئه في الإضراب عن الطعام بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر. لكن موقع "الطارق" الإلكتروني على شبكة الإنترنت أفاد أن الحضرمي تم نقله إلى المستشفى في حالة حرجة بسبب مرضه بالسرطان، وبسبب حاجته إلى العلاج اليومي. وكان الحضرمي قد اعتقل بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر بعد اتهامه بالاحتيال من قبل الرئيس محمد ولد العزيز الذي وصفه بأنه شخص خطير أثناء مقابلة تلفزيونية مع وسائل الإعلام.

في شهر آب/أغسطس 2009، أفادت الصحف المحلية بأن عمار ولد صالح المشتبه في أنه إرهابي كان على وشك الموت من جراء إصابته بمرض السل ولم يكن يتلقى أي علاج طبي أو أدوية. وكان ولد صالح قد مثُل للمحاكمة وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر، وفي وقت لاحق، تلقى العلاج المستمر في الوحدة الصحية التابعة للسجن.

انتقد تقرير الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين الصادر في شهر آب/أغسطس 2009 "عدم احترام حياة الإنسان في السجون" وألقى الضوء على وفاة المشتبه في أنه إرهابي الشيخاني ولد سيدينا بسبب الإهمال وحرمانه من العناية الطبية. كما ألقى التقرير الضوء على وفاة سيدني ولد ساما في ظروف غامضة في شهر آب/أغسطس 2009 في سجن دار النعيم. ولم يكن هناك رد حكومي على مستجدات التقارير ولم تبدأ أي تحقيقات في حالات الوفاة هذه مع نهاية العام.

ردت الحكومة على شجب الأوضاع السيئة في السجن وفترات الاعتقال المطولة للسجناء السلفيين التي أبلغ عنها في شهر آب/أغسطس 2009 الطاهر ولد بيه المشتبه في أنه إرهابي والمسجون في سجن نواكشوط

المركزي، وقامت بإجراء محاكمات الإرهاب في شهر أيار/مايو. وأدت هذه المحاكمات إلى إدانة 56 من السلفيين المشتبهين بالإرهاب، بمن فيهم الطاهر ولد بيه، الذي حكم عليه بالسجن لمدة ثمانية سنوات.

في أيلول/سبتمبر 2009، احتجت أسر المعتقلين السلفيين على ظروف الاحتجاز السيئة أمام السجن المركزي بنواكشوط. وقالت زوجة المعتقل المامي ولد عثمان أن صحته تدهور بسبب انعدام العناية الطبية الملائمة. وكان المامي ولد عثمان قد مثل للمحاكمة وحكم عليه بالسجن خمس سنوات في 22 تشرين الأول/أكتوبر، إلا أنه تلقى عفواً رئاسياً بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر.

تم احتجاز النساء والأحداث دون سن 18 في مراكزين منفصلين. وتشير التقارير إلى ممارسة العنف الجنسي في سجن النساء الذي يوظف حراساً من الذكور والإثاث. أما أطفال السجينات فظلوا مع أمهاتهم أو قامت وزارة العدل بوضعهم تحت الرعاية المؤقتة لدى أحد أفراد العائلة. وقامت منظمات غير حكومية دولية مثل مؤسسة نورا الخيرية وجمعية كاريتراس ومنظمة أرض الرجال بتوفير التعليم وفرص العمل للمحتجزين السابقين وال الحاليين من الأحداث والنساء.

وسمحت الحكومة للمنظمات غير الحكومية وللديبلوماسيين وللمرأة الدوليين لحقوق الإنسان بزيارة السجون. وتمكنـت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من دخـول السجون وقامت بـعدة زيارات لها وفقاً للإجراءات المتعارـفـ عليها بما فيها زيارة المشتبـهـ فيـ أنـهمـ إـرهـابـيونـ، كما وزـعـتـ الكـتبـ وـمـسـتـلزمـاتـ النـظـافـةـ.

آوى مركز إعادة تأهيل القصر المخالفين للقانون 29 طفلاً خلال العام، وبهدف هذا المركز إلى توفير مساحة لإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب.

قام وزير العدل عابدين ولد الخير بزيارة كافة السجون في نيسان/أبريل وفي أيار/مايو والتقي مع السجناء لمناقشة شكاوـهمـ وـذـلـكـ استـجـابـةـ لـلـانتـقـاداتـ الـواسـعـةـ وـفيـ مـتابـعةـ لـلـزـيـاراتـ الـتيـ قـامـ بهاـ قـاضـيـ الدـائـرـةـ الـرـابـعـةـ والمـفـتـشـ الـعامـ لـوزـارـةـ الـعـدـلـ عـامـ 2009ـ.ـ وقدـ أـصـدـرـتـ وزـارـةـ العـدـلـ فيـ 21ـ نـيـسانـ/ـأـبـرـيلـ بـيـانـ يـعرـبـ عنـ التـرـامـهاـ بـتـحـسـينـ أـوضـاعـ السـجـونـ،ـ خـاصـةـ نـواـحيـ التـغـذـيـةـ وـالـصـحـةـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ ضـمـانـ الـمـحاـكـمـاتـ السـريـعـةـ.ـ وتـضـمـنـ الـبـيـانـ التـابـيـرـ التـالـيـةـ:ـ تعـيـينـ 18ـ مـتـخـصـصـاـ فـيـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ طـبـيبـ أـمـراضـ جـلـديـةـ،ـ طـبـيبـ أـسـنـانـ،ـ طـبـيبـ نـفـسـيـ؛ـ وـتـوـقـيـعـ اـتـفـاقـ مـعـ مـوزـعـ الأـدوـيـةـ لـتـوـقـيـعـ الدـوـاءـ لـلـسـجـنـاءـ،ـ وـالـتـعـاـدـلـ مـعـ شـرـكـةـ لـلـتـنـظـيفـ خـرـانـاتـ الـصـرـفـ الصـحـيـ.ـ وـفـرـتـ وزـارـةـ العـدـلـ وـلـجـنةـ حقـوقـ الإنسـانـ وـالـعـمـلـ الإنسـانيـ وـالـعـلـاقـاتـ معـ المـجـتمـعـ المـدـنـيـ وـحدـةـ طـبـيـةـ وـسيـارـةـ إـسـعـافـ،ـ كـمـاـ وـظـفـتـ وكـالـةـ مـسـؤـولـةـ عنـ الـصـرـفـ الصـحـيـ،ـ وـحـسـنـتـ كـمـيـةـ وـنـوـعـيـةـ الطـعـامـ.ـ وـذـكـرـتـ وزـارـةـ العـدـلـ أـيـضاـ أـنـهـ تـأـمـيـنـ المـخـزـونـاتـ الـغـذـائـيـةـ الـجـدـيـدةـ لـلـسـجـنـاءـ،ـ وـأـنـهـ سـيـتـمـ تـجـدـيدـهاـ كـلـ ثـلـاثـةـ أـشـهـرـ.ـ

وـتـمـ خـلـالـ الـعـامـ تـخـفيـضـ العـدـدـ الإـجمـاليـ لـلـمـحـتـجزـينـ مـنـ خـلـالـ الإـفـراجـ المـشـروـطـ.

وفي أيلول/سبتمبر ، 2009 زار قاضي الدائرة الرابعة سجن دار النعيم لدراسة حالة السجناء القصر. ولم تصدر أي بيانات أو تقارير عن الزيارة خلال هذا العام. وفي شهر أيلول/سبتمبر 2009، قام المفتش العام لوزارة العدل ومدير السجن بزيارة السجن المركزي واستمعوا لمطالب السجناء السلفيين في استجابة للاحتجاجات المستمرة من قبل عائلاتهم. ولم تصدر الحكومة أي تصريح رسمي كما أنها لم تتخذ أي إجراءات لتحسين ظروف الاعتقال بنهاية العام.

وكما جرى في العام السابق، وزعت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني الطعام وأدوات صحية وأشياء ترفيهية على مراكز الاعتقال في أنواذيبو ونواكشوط.

د. الاعتقال أو الاحتياز التعسفي

يحظر الدستور والقانون الاعتقال والاحتياز التعسفي، إلا أن السلطات لم تراع هذا الحظر.

وكان هناك حالات اعتقال واحتياز تعسفي للصحفيين (انظر الجزء 2.أ). وقد قام الجيش خلال حكم المجلس الأعلى السابق للدولة، الذي كان بمثابة مجلس سياسي، باعتقال عدد من الصحفيين والشخصيات السياسية دون توجيه أي اتهام إليهم ودون محاكمتهم. وقد تم الإفراج عن هؤلاء الأفراد بحلول نهاية السنة باستثناء أحمد ولد خاطري ، المدير السابق لوكالة ترقية الصناديق الشعبية للإدخار وللقرض.

وcameت ثلاثة فرق من المفتشين من وزارة العدل بتوضيح حالة المعتقلين وأحالوا قضيائهم للمحاكمة خلال العام وذلك ردًا على تقرير الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين الذي صدر عام 2009 وألقى الضوء على حالات متعددة من الاعتقالات التعسفية وإبقاء الأفراد في السجن بدون توجيه إتهام إليهم أو محاكمتهم أو الإفراج عنهم رغم صدور قرارات من المحكمة بالإفراج عنهم. كما ذكرت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين أن الحكومة ردت بشكل رسمي على تقريرها خلال العام.

وقد تمت محاكمة أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المسؤولين عن قتل السياح الفرنسيين عام 2007 في مدينة ألاك وحكم عليهم بالإعدام في شهر أيار/مايو.

وأفيد بأن الشرطة احتجزت المشتبه في تورطهم في هجوم شباط/فبراير 2008 ضد السفارتين الأمريكية في سجن عسكري بمعزل عن العالم الخارجي لفترة من الزمن. ولم يحاكم هؤلاء الأفراد بحلول نهاية العام.

ينص قانون العقوبات الخاص بالأطفال على عدم جواز إبقاء القصر قيد الاحتياز الوقائي لمدة تتجاوز الستة أشهر. وبالرغم من ذلك، أفادت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين بوجود عدد كبير من الأفراد، بما فيهم القصر، قيد الحبس الاحتياطي لفترات طويلة من الزمن بسبب عدم الكفاءة القضائية.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تتولى الشرطة الوطنية، تحت إمرة وزارة الداخلية، مسؤولية تنفيذ القانون والحفاظ على النظام في المناطق الحضرية. ويؤدي الحرس الوطني، الذي يعمل أيضًا تحت إمرة وزارة الداخلية، وظائف محدودة للشرطة تماثليًّا مع دوره في دعم الأمن في المنشآت الحكومية خلال وقت السلم. وقد تطلب السلطات الإقليمية من الحرس الوطني المساعدة في إعادة النظام المدني أثناء عمليات الاضطراب الواسعة مثل أعمال الشغب. أما قوات الدرك، فهي قوة شبه عسكرية متخصصة خاصة لوزارة الدفاع، فتتولى مسؤولية الحفاظ على النظام المدني داخل وخارج المدن، بالإضافة إلى تقديم خدمات تنفيذ القانون في المناطق الريفية.

وقد تلقى رجال الشرطة راوتبي ضئيلة وقدر متمن من التدريب والتجهيز. وشكل الفساد والإفلات من العقوبة مشكلة كبيرة. وقامت الشرطة بشكل منتظم بطلب الرشوة عند الحواجز الليلية في نواكشوط وعند نقاط التفتيش بين المدن. ورغم دورها الملحوظ في تعزيز الأمن، وردت تقارير عديدة حول اعتقال قوات الشرطة

يشكل تعسفي للأفراد لبعض ساعات أو لليلة بأكملها عند نقاط التفتيش في نواكشوط أو المدن المجاورة. وأفادت هذه التقارير بأن الشرطة اعتقلت الركاب أو سائقي السيارات دون طلب أوراق الهوية أو تراخيص السيارة وحتى دون تفتيش السيارات. وفي بعض المناطق، قامت الشرطة بالقبض على المجرمين السابقين ثم طالبهم بدفع رشوة لإطلاق سراحهم. وتم إطلاق سراح بعض المحتجزين الذين تم توجيه الاتهامات رسميًا لهم قبل محاكمتهم دون تقديم أي تفسير لذلك. ونادرًا ما قامت الحكومة بمحاسبة مسؤولي الأمن على أعمالهم أو اتخذت إجراءات قضائية بحقهم لسوء استخدام السلطة.

إجراءات التوقيف والمعاملة أثناء الاحتجاز

استمر التفاوت الكبير في تطبيق الضوابط الدستورية بين حالة وأخرى. وبينما ينص القانون على ضرورة الحصول على تصاريح أو مذكرات توقيف مصدقة إلا أن استخدامها لم يكن شائعاً. وبينما ينص القانون على ضرورة تأكيد المحاكم من شرعية احتجاز أي شخص أثناء الساعات الـ 48 الأولى من إلقاء القبض عليه، ولكن بإمكان الشرطة تمديد المهلة مدة 48 ساعة إضافية، وفي القضايا المتعلقة بأمن الدولة، يمكن للنائب العام أو المحكمة احتجاز الشخص لمدة قد تصل إلى 15 يوماً. واحترمت السلطات بشكل عام فترة الاعتقال التي بلغت مدتها أسبوعين بالنسبة للمشتتبه في تورطهم في قضايا الإرهاب من أجل تقديمهم للمحاكمة بشكل رسمي أو الإفراج عنهم. ولا يحق للمشتتبه بهم الاتصال بمحامٍ إلا بعد أن يقدم النائب العام لائحة الاتهامات. ويتم توفير محامين للمعوزين على نفقة الدولة، إلا أن هذه الممارسة لم تحدث. وأشار المحامون إلى فترات الاعتقال المطولة والتأخير في تنظيم مواعيد جلسات المحكمة. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين بموجب كفالة، لكن القضاة رفضوا في بعض الأحوال طلب المحامين بهذا الشأن أو قاموا بتحديد مبالغ عالية جداً للكفالة.

ومازال الاحتجاز الوقائي يشكل مشكلة. وبحسب تقرير صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 عن الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين، كان قرابة 60 بالمائة من المحتجزين في سجن دار النعيم قيد الاحتجاز الوقائي بأمر قضائي لمنعهم من الفرار من المحاكمة أو ارتكاب جرائم أخرى. كما أفادت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين أن معظم حالات الاحتجاز الوقائي كانت مخالفة لقانون العقوبات ذلك لعدم البت في القضايا الفردية على الإطلاق. وأبلغ مدير سجن النعيم السلطات القضائية بشكل منتظم عن عدد السجناء قيد الاحتجاز الوقائي، لكن القضاء نادرًا ما قام باتخاذ إجراءات قضائية المناسبة. وأشار تقرير الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين لعام 2009 أن بعض المعتقلين بقوا قيد الاحتجاز الوقائي منذ عام 2002، وأبرز التقرير ستة محتجزين لا زالوا قيد الاحتجاز الوقائي منذ عام 2006، بالإضافة إلى اثنين منذ عام 2007، وثمانية منذ عام 2008. وكان بعضهم قد اعتقل بسبب مخالفات بسيطة مثل سرقة الهاتف المحمول أو التواطئ في السرقة. ووفقاً لوزارة العدل، تم تحويل جميع هذه القضايا إلى المحاكمة بعد التقرير الذي أصدره فريق تفتيش الوزارة. كما أفادت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين أن الحكومة لم ترد على تقريرهم.

وفي 18 تموز/يوليو، اعتقلت الشرطة المدعو مراسل جريدة "الحياة" اليومية الصادرة باللغة العربية، محمد ولد عبد اللطيف، أثناء قيامه بإجراء مقابلات مع التجار لاستخدامها في أحدى مقالاته. وقد بقي محمد ولد عبد اللطيف قيد الاحتجاز لمدة أسبوعين بدون توجيه أي اتهام له ومن ثم أفرج عنه بدون تفسير.

وفي 9 أيلول/سبتمبر و 16 تشرين الأول/نوفمبر، أصدر رئيس الجمهورية، محمد ولد عبد العزيز، عفواً عن 52 سجين اتهموا بالتوطؤ مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

٥. الحكمان من المحاكمتين العلنيتين العادلة

يكفل كل من الدستور والقانون استقلال القضاء؛ ولكنه لم يكن مستقلاً من الناحية العملية. فقد استمرت التنفيذية في ممارسة نفوذ كبير على القضاء من خلال قدرته على تعيين القضاة والضغط عليهم. إضافة إلى ذلك، كان القضاة الذين يفتقرن إلى التعليم والتدريب عرضة للتأثير عليهم عبر الضغوط الاجتماعية أو المالية أو العشائرية، مما حد من عدالة النظام القضائي. وقد مول متبرعون دوليون تدريب المدعين العامين والقضاة خلال العام بهدف زيادة الكفاءة القضائية. وأصدرت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين تقاريرًا في شباط/فبراير وأذار/مارس انتقدت عدم نظام المحكمة وعدم جود قضاة مستقلين. وفي 8 أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة إجراء إصلاح شامل للقضاء ونظام العدالة، ولكن لم يتم تنفيذ هذه المبادرة مع حلول نهاية العام.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. ويتمكن المتهمون بمبدأ افتراض البراءة لحين ثبوت العكس. ويتمكن المتهمون أيضاً بحق المحاكمة العلنية، لكن لا يتم العمل بنظام المحلفين. ويحق للمتهمين استشارة محام كما يحق لهم التوأجد أثناء محاكماتهم. وبالرغم من ذلك، ذكر تقرير الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين الصادر في شهر شباط/فبراير أن المحامين منعوا من الوصول إلى موكلיהם. وبموجب القانون، يحق لجميع المتهمين، بغض النظر عن المحكمة أو قدرتهم على الدفع، أن يمثلهم محام أثناء المحاكمة. وإذا لم يكن المتهم قادرًا على تسديد التكاليف، تقوم المحكمة بتعيين محام من لائحة الأسماء التي تעדتها الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين والتي تتولى الدفاع عن المتهمين مجاناً، إلا أن هذا الإجراء نادرًا ما تم تطبيقه خلال العام. ويحق للمدعى عليهم استئناف الحكم الصادر بحقهم. كما يحق لهم مواجهة أو استجواب الشهود، بالإضافة إلى حقهم في تقديم الأدلة و الشهود في القضايا المدنية والإجرامية. ومن الناحية النظرية، يحق للمدعى عليهم الاطلاع على الأدلة الموجودة بحوزة الحكومة، إلا أن الوصول لهذه الأدلة كان أمراً صعباً من حيث التطبيق. وقد منحت هذه الحقوق للأقليات أيضًا. وتم بشكل عام احترام الحقوق المذكورة أعلاه، لكنها كانت لم تتطبق بصورة متساوية على النساء كما هو الحال مع الرجال.

توفر الشريعة الإسلامية المبادئ القانونية التي يقوم على أساسها القانون والإجراءات القانونية؛ ولم تعامل المحاكم المرأة على أساس أنها متساوية مع الرجل في جميع القضايا. وأفاد المحامون بأن المعاملة غير المتساوية للمرأة في بعض القضايا كانت مبنية على اعتبارات جنسية المرأة أو مكانتها الاجتماعية.

وهناك محكمة خاصة تتنظر في القضايا التي تتطوي على القصر تحت سن 18. وقد تلقى الأحداث الذين متلوأً أمام المحكمة أحکاماً أخف من تلك التي تقاضاها البالغون، كما أعطيت الظروف المخففة للجريمة وزناً في قضايا الأحداث فاق الوزن الذي أعطي لها في قضايا البالغين. السن الأدنى لمحاكمة الأطفال هو 12 سنة. وقد تمت محاكمة الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 18 عاماً. وفي حال إدانتهم، حكم عليهم بالسجن في مركز احتجاز القصر.

لم يصدر أي رد حكومي خلال العام على نتائج تقرير الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين لعام 2009 الذي أدان المخالفات القانونية والقواعد الإجرائية للأغراض السياسية، خاصة في القضايا البارزة.

كما لم تطرأ أي تطورات في قضية أحمد ولد خطري، المدير السابق لوكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض، الذي اعتقل في شهر كانون الثاني/يناير 2009 وسط اتهامات بسوء الإدارة قبل قيام البنك المركزي الموريتاني بالبدء بالتحقيقات وقبل مراجعة القاضي للدعوى. وبحلول نهاية العام، لم تتم المحاكمة ولد خاطري ولا إدانته.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

الإجراءات والمعالجات القضائية المدنية

تملك المحكمة الإدارية صلاحية النظر في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد ذكر ممثلو المنظمات غير الحكومية أنهم تعاونوا مع المحكمة إلا أن المحكمة لم تكن محايدة في الممارسة العملية. وهناك وسائل للانتصاف القضائي والإداري من خلال الدائرة الاجتماعية لمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون هذه الممارسات، ومن الناحية العملية، احترمت الحكومة هذا الحظر بشكل عام.

الجزء 2: احترام الحريات المدنية، بما فيها :

أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

ينص الدستور على حرية الكلام وحرية الصحافة، وبصفة عامة، احترمت الحكومة هذه الحقوق في الممارسة العملية. وتمكن الأفراد من انتقاد الحكومة علينا أو سرا، كما كانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة، وعبرت بشكل عام عن طائفة واسعة من وجهات النظر مع قيود محدودة. ولم ترد تقارير عن قيام الشرطة باستجواب واحتجاز الصحفيين خلال العام. ومع ذلك، مارس بعض الصحفيين الرقابة الذاتية في المواضيع التي تعتبر حساسة، والتي تشمل الجيش والفساد وأحكام الشريعة الإسلامية، ووردت تقارير مفادها تعرض بعض الصحفيين للترهيب بسبب تغطيتهم للقضايا الحساسة. وقد قامت وسائل الإعلام الحكومية - بما في ذلك تليفزيون موريتانيا، وراديو موريتانيا، وصحيفة Horizons اليومية (الصادرة باللغة الفرنسية)، وصحيفة الشعب اليومية (الصادرة باللغة العربية) - بالتركيز في معظمها على الأنباء الرسمية ، لكنها وفرت تغطية محدودة لأنشطة ووجهات نظر المعارضة خلال العام. وبث تليفزيون موريتانيا أحيانا البرامج التي تغطي بعض أنشطة المعارضة.

وفي 25 شباط/فبراير، ذكر أحمد ولد الشيخ، رئيس تجمع ناشري الصحف المستقلة والمدير الناشر لأسبوعية القلم أن الصحافة المستقلة رفضت المشاركة في البرنامج التلفزيوني منتدى الصحافة احتجاجاً على الرقابة السابقة. ووفقا لنقابة الصحفيين الموريتانيين، التي تمثل اتحاد الصحفيين، فإن تليفزيون موريتانيا فرض رقابة

على عبارات حول الوحدة الوطنية، والنفيات السامة التي خلفتها الشركات الأجنبية، وغيرها من المواقبيع الحساسة التي كتبها الصحفي كيساما جاكانا، رئيس تحرير صحيفة لا تربين الأسبوعية.

وفي 26 شباط/فبراير، حصل حنفي ولد دهاء، المدير الناشر لصحيفة "تقديمي" الإخبارية على شبكة الإنترنت عفواً رئاسياً وقد كان دهاء معتقلاً منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 بالرغم من قضائه فترة السجن التي حكم عليه بتنفيذها بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإسلام وبالرغم من قيامه بدفع كل الغرامات المفروضة والرسوم القانونية. وكان حنفي، الذي اعتقل بادئ الأمر في شهر حزيران/يونيو 2009 بتهمة التشهير ضد المرشح الرئاسي إبراهيم صار لنشره مقال أفاد فيه بأن صار قد اشتري منزلاً من أموال الحملة الانتخابية التي حصل عليها من الجنرال محمد ولد عبد العزيز. وكان دهاء قد حكم عليه في آب/أغسطس 2009 بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة مالية قدرها 30,000 أوقية (111 دولار أمريكي) لإرتكابه أعمال منافية للإسلام والحسنة. واتهم القاضي الذي أصدر الحكم دهاء بأنه أنشأ مجالاً يعبر فيه الأفراد عن آراء وجهات نظر معادية للإسلام ومنافية للأخلاق وقد استند القاضي في ذلك على آراء نشرتها إحدى القارئات على موقع التقديمي داعية لتعزيز الحرية الجنسية.

وفي 24 نيسان/أبريل، صادرت قوات الدرك فيلم فيديو صورته قناة الجزيرة في ولاية تكانت. ووفقاً لقناة الجزيرة، تضمن شريط الفيديو صوراً لأماكن ردم مزعومة للنفيات السامة. وأفادت مصادر مقربة من الحكومة أن أماكن الردم هذه تحتوي على مواد كيماوية استخدمت كالمبيدات حشرية في السبعينيات من القرن الماضي من قبل منظمة الزراعة الأفريقية.

وفي 2 تموز/يوليو، أصدرت الجمعية الوطنية قانوناً لتخصيص القطاع السمعي والبصري، الذي كان في السابق مملوكاً من قبل الدولة. ويسمح القانون بإنشاء محطات إذاعية وقنوات تلفزيونية خاصة. ولم يتم إطلاق أي محطات أو قنوات خاصة خلال العام.

وفي 15 أيلول/سبتمبر، أعلن تجمع الصحافة الموريتانية عن إجراء تعليم صحافي يوم 19 أيلول/سبتمبر احتجاجاً على ماسمه "بالحالة المؤسفة لقطاع الصحافة"، لكن التعليم لم يحدث. وكان تجمع الصحافة الموريتانية يحتج على ارتفاع تكاليف طباعة الصحف، وافتقار الدعم الحكومي واستبعاد الصحافة من تغطية بعض الأحداث الهامة.

وخلال السنوات السابقة ، لم يتم اعتقال صحفي موقع "تقديمي" الإخباري بسبب مقالاته أو تعليقاتهم المنشورة على شبكة الإنترنت.

استمر خلال العام تعليق بث إذاعة المواطن الخاصة، بالإضافة إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية الأخرى المخصصة لبث مواد التربية الوطنية، وكان تعليق البث قد بدأ عام 2008.

وقد أسقطت خلال العام التهم الموجهة ضد الصحفيين محمد نعمة عمار ومحمد ولد عبد اللطيف. وكان عمار عبد اللطيف قد احتجزا عام 2008 ووجهت إليهما تهمة التشهير في أعقاب نشر مقال في صحيفة الحرية يتهمما فيه ثلاثة قضاة بالفساد.

ولم تطرأ أي تطورات بشأن قضية اعتداء ناشطي نقابة التجارة على مصور قناة الجزيرة محمد ولد المصطفى عام 2008 بسبب تصويره نشاطات المعارضة التي تلت الانقلاب.

حرية الإنترنت

خلافاً للسنوات السابقة ، لم ترد أي تقارير عن فرض الحكومة لقيود على الوصول إلى الإنترنت.

كان بإمكان الأفراد والجماعات بصفة عامة المشاركة في التعبير السلمي عن وجهات النظر عن طريق الإنترنت، بما في ذلك استخدام البريد الإلكتروني.

وقد توفر الإنترنت في المناطق المدنية في جميع أنحاء البلاد، كما كان وصول الإنترنت إلى المنازل أمراً شائعاً بين الأغنياء، في حين وفرت مقاهي الإنترنت تلك الخدمة لبقية السكان. ووفقاً لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2009، فقد قام ما يقرب من 2.28 في المائة من السكان باستخدام الإنترنت.

الحرية الأكademية والفعاليات الثقافية

خلافاً للسنوات السابقة، لم تفرض الحكومة قيوداً على الحرية الأكademية أو على الفعاليات الثقافية .

بـ. حرية التجمع سلماً وتكون الجمعيات والانتماب إليها

حرية التجمع

يضم القانون حرية التجمع. ويفرض القانون على منظمي التجمعات التقدم بطلب للحاكم المحلي للحصول على تصريح بعقد اجتماعات أو تجمعات كبيرة. وبشكل عام، تم الموافقة على مثل هذه الطلبات، لكن في بعض المناسبات، رفضت السلطات السماح بعقد مظاهرات.

وخلافاً للسنوات السابقة، لم تقع حوادث متعددة قامت خلالها قوات الأمن باستخدام القوة لتفريق المظاهرات المعارضة. ومع ذلك ، قامت قوات شرطة مكافحة الشغب في 5 أيار/مايو بقمع مظاهرة قام بها عمال بلدية لكسر بصورة وحشية. وقد قام الفرع المحلي للاتحاد الوطني للجماعات المحلية بقيادة هذه المظاهرة مطالبين بدفع الأجر المتأخرة والمساهمة في نظام الضمان الاجتماعي الوطني.

حرية تكوين الجمعيات

يكفل القانون حرية تأسيس الجمعيات، وقد احترمت الحكومة هذا الحق بشكل عام.

يعين على جميع الأحزاب والمنظمات غير الحكومية المحلية تسجيل نفسها لدى وزارة الداخلية. وقد شجعت الحكومة خلال العام المنظمات غير الحكومية المحلية على الانضمام إلى منظمة "مطالب المجتمع المدني" التي ترعاها الحكومة. ولا تتلقى المنظمات غير الحكومية الأعضاء في هذه المؤسسة دعماً مالياً من الحكومة.

يوجد في البلاد حوالي 77 حزباً سياسياً مسجلاً، فضلاً عن عدة منظمات غير حكومية، والتي عادة ما قامت بممارسة نشاطاتها بصورة علنية كما قامت بإصدار البيانات العلنية وبإختيار قياداتها بنفسها. ولم تمنع الحكومة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية غير المترد بها من ممارسة نشاطاتها. ومع ذلك، أمرت وزارة الداخلية المعهد الديمقراطي الوطني، وهو منظمة دولية غير حكومية، في 5 تموز/يوليو، بتعليق عملياته لأنها تفتقر إلى الاعتماد الرسمي، وذلك على الرغم من أن المعهد قد حاول الحصول على الاعتماد منذ عام 2005. وذكرت وزارة الداخلية أن المعهد كان يعمل بصورة غير قانونية منذ سنوات. ولم تستجد أي تطورات بخصوص هذا الموضوع، وقد بقيت عمليات المعهد الديمقراطي الوطني معلقة بانتهاء العام.

ج. الحرية الدينية

للاطلاع على وصف كامل لموضوع الحرية الدينية، يرجى مراجعة تقرير الحريات الدينية في العالم لعام 2010 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية على الموقع www.state.gov/rpt/lrf/drl/gov.

د. حرية التنقل، والمهاجرون داخلياً، وحماية اللاجئين، والأشخاص عديمو الجنسية

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن. وفي حين احترمت الحكومة هذه الحقائق بشكل عام، لم يستطع الأفراد الذين لا يملكون بطاقة هوية شخصية التنقل بحرية في بعض المناطق. وخلافاً للسنوات السابقة، لم تفرض السلطات قيوداً على السفر الدولي لبعض أعضاء المعارضة.

واستجابة لازدياد التهديدات الإرهابية، أقامت الحكومة خلال العام حواجز على الطرق حيث قام رجال الدرك والشرطة ومسؤولو الجمارك بتفحص وثائق المسافرين وقاموا في كثير من الأحيان بطلب الرشاوي.

لا يحظر القانون النفسي القسري، ولم تكن هناك تقارير تفيد بأن الحكومة لجأت إليه.

تعاونت الحكومة مع مكتب موضوعية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للمهاجرين داخلياً واللاجئين والعائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمو الجنسية، وغيرهم من الأشخاص المعنيين، لكن الحكومة افتقرت إلى الموارد الالزامية لدعم هؤلاء الأشخاص على نحو فعال. وتشرف الوكالة الوطنية لاستقبال وإعادة دمج اللاجئين العائدين على نشاطات إعادة توطين اللاجئين العائدين، وتوفير خدمات الدعم في مجال الإدارية وتحديد الهوية، كما تساهم في التطوير الثقافي والاقتصادي لمناطق إعادة التوطين. لكن مساعي إعادة دمج العائدين إلى المجتمعات شكلت تحدياً بسبب عدم ملائمة البنية التحتية لخدمات النظافة والصحة والتعليم، بالإضافة إلى وجود خلافات حول ملكية الأراضي. ولم يتمكن غالبية الموريتانيين الأفارقة العائدين من الحصول على بطاقات شخصية وشهادات ميلاد.

وقدمت الوكالة الوطنية لاستقبال وإعادة دمج اللاجئين العائدين خلال العام برامج إعادة توطين مثل تنظيم المخيمات الصيفية لأبناء اللاجئين كما وفرت جلسات تدريب للنساء. وقد أجرت حكومة الرئيس محمد ولد عبد العزيز إحصاءً لتحديد المدرسين السابقين من بين العائدين لكي تعيد توظيفهم في مناصبهم السابقة لدى وزارة التعليم. لكن بعض جمعيات العائدين اشتكت من أن جهود إعادة الإدماج وتسوية النزاعات حول الأراضي كانت بطيئة.

كان هناك 19,000 لاجئ من الموريتانيين الأفارقة من عادوا من السنغال كجزء من البرنامج الرسمي لإعادة التوطين الذي انتهى في كانون الأول/ديسمبر 2009. ومع ذلك، ت العثر حوالي 7,000 طلب إعادة توطين في مراحل مختلفة من العملية ولم تكتمل هذه المعاملات بحلول نهاية البرنامج. وفي 13 تموز/يوليو، وافقت الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والسنغال على استئناف محدود لعودة ما قد يصل إلى 2,400 لاجئ تم الموافقة على طلباتهم مسبقاً، لكن لم يتم العمل على تلك المواقف. ووفقاً للوكالة الوطنية لاستقبال ودمج اللاجئين العائدين، جرى إعادة 1385 لاجئ خلال العام.

حماية اللاجئين

يعتمد المرسوم 022/2005 والذي يحدد إجراءات تطبيق الاتفاقيات الدولية للاجئين المبادئ الموضوعة بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 واتفاقية الاتحاد الإفريقي لعام 1969 المتعلقة بالحالات الخاصة في مشكلة اللاجئين في أفريقيا. ومع ذلك فإنه بحسب المنتدى الوطني لمنظمات حقوق الإنسان، لم يحدث التنفيذ الفعلي للاتفاقيات خلال العام.

يكفل القانون منح اللجوء أو وضع لاجئ وقامت الحكومة بتأسيس نظام من أجل توفير حماية اللاجئين. وتعتبر اللجنة الاستشارية الوطنية لشؤون اللاجئين الهيئة الوطنية التي تحدد وضع اللاجيء. كما تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتحديد وضعية اللاجئين الخاضعين لولايتها وتقدم حالاتهم إلى اللجنة الاستشارية الوطنية من أجل الاعتراف بهم. ومنحت الحكومة وضعية اللاجيء وقبلت لاجئين اعترف بهم من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. في الممارسة العملية، وفرت الحكومة الحماية من طرد أو إعادة اللاجئين إلى بلاده تكون فيها حياتهم أو حرياتهم معرضة للخطر بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في مجموعة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي. وقد وفرت الحكومة الحماية لحوالي 717 لاجئ خلال العام.

عملت الحكومة خلال العام مع المفوضية الأوروبية وحكومة إسبانيا لعودة المهاجرين إلى بلدتهم الأصلي بعد أن حاولوا دخول جزر الكناري عن طريق البحر. وأدارت الحكومة مركزاً لاستقبال المهاجرين في منطقة دخلة نواذيبو بمساعدة الهلال الأحمر الموريتاني والصليب الأحمر الإسباني وذلك لإستكمال معاملات المهاجرين العائدين وتوفير الرعاية الغذائية والصحية لهم. وانتقدت المنظمات الدولية غير الحكومية ظروف الانتظار وحالات سوء الاحتجاز في مركز استقبال المهاجرين في نواذيبو. ولم تصدر خلال العام أي ردود حكومية على تقرير أعدته منظمة غير حكومية إسبانية في شهر تموز/يوليو 2008 أوصى بإغلاق المركز بسبب نشاطه الخارج عن الإطار القانوني.

وسمحت الحكومة للمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بمقابلة المهاجرين العائدين لكي يقرر أهليتهم للحصول على وضع لاجئ. وفي ضوء اتفاقيات حرية التنقل المعقودة مع أعضاء المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، سمحت الحكومة للمهاجرين من دول غرب أفريقيا بالبقاء، ولم ترحل إلا الأفراد الذين صبّطوا أثوابهم السفر بصورة غير قانونية إلى جزر الكناري.

يكفل الدستور للمواطنين الحق في تغيير حكومتهم بصورة سلمية، وقد مارس المواطنون هذا الحق من الناحية العملية عن طريق انتخابات دورية حرة وعادلة مبنية على الاقتراع العام.

الانتخابات والمشاركة السياسية

وعادت البلاد إلى الحكم الدستوري في يونيو 2009 بعد الاستقالة الطوعية للرئيس الأسبق عبد الله وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

شهدت الدولة انفصالاً سلرياً من الحكم العسكري بقيادة المجلس الأعلى للدولة إلى حكومة تم انتخابها بشكل ديمقراطي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2009 تموز/يوليو عندما فاز الرئيس محمد ولد عبد العزيز، القائد الأسبق للمجلس الأعلى للدولة، بنسبة 53 بالمائة من الأصوات. وبالرغم من أن جماعات المعارضة ادّعت أن الانتخابات شابها التزوير وطلبت التحقيق فيها، توصل مراقبون محليون ودوليون إلى أنّ الانتخابات كانت حرة ونزيهة بصورة عامة، وصدق المجلس الدستوري على نتائج الانتخابات.

وتضم الجمعية الوطنية ممثلين عن 12 حزباً من الأحزاب السياسية الـ 25 التي تنافست خلال الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2006، بالإضافة إلى 41 مستقلاً. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ في 2009 تشرين الثاني/نوفمبر وفاز بموجبها حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم بـ 13 من أصل 16 مقعداً. وفاز بالمقاعد المتبقية حزب التواصل الإسلامي والمرشحون المستقلون. بينما خسر تكتل القوى الديمocratique المعارض مقعداً واحداً. وشجبت المعارضة والمرشحون المستقلون الضغوط الشديدة من السلطات على المستشارين المحليين للتوصيات لصالح ممثلي حزب الأغلبية وإقصاء المرشحين المستقلين بالتنازل. ولم يتم البدء في أي تحقيق بهذا الشأن بحلول نهاية العام.

وقد عملت الأحزاب السياسية دون قيود، ولم ترد أي تقارير عن فرض قيود على خصوم المعارضة.

ضمت الجمعية الوطنية 15 امرأة، فيما ضم مجلس الشيوخ 9 نساء بين أعضاؤه البالغ عددهم 56. وتولت خمس نساء مناصب وزارية في الحكومة البالغ عدد أفرادها 28، كما ضمت الحكومة أيضاً ثلاثة وزراء من البيopian السود، وستة وزراء من الموريتانيين المنحدرين من أصول أفريقية.

ويفرض قانون الانتخابات أن تشكل النساء ما لا يقل عن 20 بالمائة من قائمة المرشحين للهيئة التشريعية.

الجزء 4: الفساد الحكومي والشفافية

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد الرسمي، إلا أن الحكومة لم تطبق هذا القانون بشكل فعال، وكثيراً ما تورط المسؤولون في عمليات الفساد بدون أي مساءلة أو عقاب. وساد الاعتقاد بأن ممارسات الفساد منقشية في جميع المستويات الحكومية. وقد دلت أحدث مؤشرات البنك الدولي العالمية للحكومة على أن الفساد مثل مشكلة خطيرة. وقد أفيد بأن المسؤولين الحكوميين كانوا يحظون بالخدمات المتكررة من السلطات، مثل الإعفاء غير القانوني من الضرائب والحصول على الأراضي كهبات خاصة، إضافة إلى المعاملة التفضيلية عند تقديم العروض على مناقصات المشاريع الحكومية. وكان الفساد أكثر ما يكون انتشاراً في مجال المشتريات الحكومية والقروض المصرفية وتوزيع رخص صيد السمك وتوزيع الأراضي ودفع الضرائب. وكانت شرطة مكافحة الجرائم الاقتصادية لتابعة لوزارة الداخلية والمفتشية العامة للدولة

مسؤولين عن التحقيق في قضایا الفساد. وقد أعطت حکومة الرئيس محمد ولد عبد العزيز مكافحة الفساد الأولوية في قائمة أعمالها وقامت بعده اعتقالات بارزة خلال العام. ومع ذلك، شكل الفساد والإفلات من العقاب مشاكل كبيرة بين قوات الشرطة، ونادرًا ما قامت الحکومة بمسئلة مسؤولي الأمن أو بمحاقتهم قضائيا بسبب هذه الانتهاكات. وظل الفساد القضائي أيضا مشكلة قائمة.

طبقت الحکومة إجراءات مكافحة الفساد مثل إحصاء المسؤولين الحكوميين الذي أسفى عن تحديد 5,000 موظف حکومي "وهی". بالإضافة إلى ذلك، قامت الحکومة بتطبيق قوانين تحظر استخدام السيارات الحكومية خارج ساعات العمل، وألغت المنافع الممنوحة سابقاً مثل السكن المجاني للمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى.

وفي 28 نيسان/أبريل، أمرت محکمة الحسابات سیدي ولد سالم وهو وزير المالية السابق في الحکومة الانقلالية خلال عام 2009 بإعادة دفع مبلغ 417 مليون أوقية (1,6 مليون دولار أمريكي) إلى خزينة الدولة. واتهمت المحکمة سیدي ولد سالم بصرف نفقات لا مبرر لها بينما كان مديرًا لشركة البناء والتعهير العقاري "سوکوجيم".

وفي 13 أيار/مايو، تم استدعاء رئيس الوزراء السابق يحيى ولد أحمد الواقف إلى المحکمة للرد على اتهامات تتعلق بقضية الأرز الفاسد، والتي كانت السبب في حبسه لبضعة أسابيع بعد انقلاب عام 2008. ويزعم أن يحيى ولد أحمد الواقف وافق على شراء الأرز الفاسد الذي كان من المقرر توزيعه بشكل مجاني. وتم تأجيل مثوله أمام المحکمة في وقت لاحق ، دون تحديد موعد جديد، ولم يكن هناك أي تطور في القضية بحلول نهاية العام.

وفي 13 أيار/مايو ، اعتقلت شرطة مكافحة الجرائم الاقتصادية ثلاثة مدراء للشركة الموريتانية للغاز بتهمة تزوير فاتورة بقيمة 35 مليون أوقية (132,000 دولار أمريكي). وأمر هؤلاء المدراء بإعادة سداد الأموال، وهو ما أفيده بأنهم قاموا بفعله خلال العام.

وفي 14 حزيران/يونيو، اعتقل مفتش الضرائب بمیناء نواكشوط، الشيخ ولد مولود بتهمة الاستيلاء على ما يقرب من ملياري أوقية (سبعة ملايين دولار أمريكي). وظل قضيته معلقة حتى نهاية العام.

وفي حزيران/يونيو، أطلق مكتب الإيرادات الداخلية حملة لجمع الضرائب وأمر المصادر الرئيسية بتسديد ضرائب متأخرة قيمتها ما بين 400 مليون و 1,8 مليار أوقية لكل مصرف (ما بين 1,4 إلى 6,2 مليون دولار أمريكي). وقد اعترضت المصادر على هذه المبالغ واتصلت بوزارة المالية لحل الأزمة التي هددت بحل النظام المصرفي الوطني. وتم حل هذه القضية من خلال اتفاق بين البنك المركزي والمصارف الرئيسية.

وفي 6 حزيران/يونيو، اعتقل والي نواكشوط السابق سیدي إبراهيم ولد مولود بتهمة نقل ملكية 1700 قطعة أرض في منطقة توجنين بصورة غير مشروعية إلى مسؤول حکومي سابق يدعى عمر ولد أمحيجم. وجرى إطلاق سراح مولود في نفس اليوم. وفي 7 حزيران/يونيو، ألقى القبض على أمحيجم و 12 آخرين من اتهموا ببيع أراضي مكتسبة بطرق غير مشروعة ثم أدینو في وقت لاحق. وبانتهاء العام، كانت كان البت في هذه الأحكام ما زال معلقاً.

وفي 26 آب/أغسطس، أُقيل مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني محمد الأمين ولد داده بسبب سوء الإداره، وذلك بعد إجراء تدقيق من قبل المفتشية العامة للدولة، كما أمر بسداد مبلغ 271 مليون أوقيه 934,482 دولار أمريكي) خلال 15 يوماً أو الذهاب إلى السجن. وقد طلب ولد داده تمديد الموعد النهائي للدفع، لكنه فشل في السداد وقبض عليه بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر. وكان داده في انتظار المحاكمة بحلول نهاية العام.

في أيلول/سبتمبر 2009، كشفت تحريات الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والمalaria فساداً واسع الانتسار في إدارة منحة الصندوق في البلاد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2009، قامت شرطة مكافحة الجرائم الاقتصادية باعتقال منسق البرنامج في البلاد وسكرتيره التنفيذي وشخصين آخرين، ولكن محاكمتهم لم تبدأ بانتهاء العام.

وقد تم خلال العام الإفراج عن محافظ البنك المركزي السابق سيد المختار ولد الناجي والمحافظ المساعد محمد ولد عمارو بدون محاكمة. وكان هذين الشخصين قد أتهما في شهر كانون الأول/ديسمبر 2009 بالخيانة والتزوير وسوء الإدارة وتحويل ما يقرب من 24 مليار أوقيه (88 مليون دولار أمريكي) في الفترة مابين عام 2000 إلى عام 2001.

وفي 4 كانون الثاني/يناير، تم الإفراج عن محمد ولد انيكظ، الرئيس السابق والمدير التنفيذي للبنك المركزي الموريتاني، بالإضافة إلى الشريف ولد عبد الله رئيس مجلس الإدارة لبنك موريتانيا الإسلامي، ورجل الأعمال عبدو حم بعد جهود الوساطة التي قادها محمد الحسن ولد الددو. وكانت النيابة العامة وجهت لهم اتهامات في كانون الأول/ديسمبر 2009 بالتأمر للاحتيال على البنك المركزي بمبلغ 14 مليار أوقيه (52 مليون دولار أمريكي).

لم تطبق الحكومة على المسؤولين الكبار، بمن فيهم رئيس الدولة، القانون الذي يفرض عليهم الإعلان عن ممتلكاتهم وأصولهم المالية. ومع ذلك، أعلن الرئيس عزيز عن ممتلكاته وأصوله المالية في شهر تشرين الأول/أكتوبر بسبب ضغط الرأي العام.

يكفل القانون إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات الحكومية، ومنحت الحكومة هذا الحق في الوصول إلى المعلومات إلى المواطنين وغير المواطنين، بما في ذلك وسائل الإعلام الأجنبية خلال العام.

الجزء 5: موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

عملت عدة منظمات حقوق إنسان وطنية ودولية بشكل عام دون قيود حكومية، وقامت بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان. وكان مسؤولاً الحكومة متعاونين ومتحاورين إلى حد ما مع وجهات نظر هذه المنظمات.

واجتمعت الحكومة مع مراقبين من المنظمات غير الحكومية المحلية خلال العام وتعاونت أثناء الزيارات التي قامت بها الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة العفو الدولية. كما زار البلاد غلنارا شاهينيان، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين

الثاني/نوفمبر 2009 لدراسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإنهاء الرق. وصدر تقرير المقررة الخاصة في شهر آب/أغسطس، وقدمت الحكومة ردها خلال جلسة أيلول/سبتمبر لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

الجزء 6: التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأفراد

ينص الدستور والقانون على المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو الأصل القومي أو الجنس أو الوضع الاجتماعي، ويمنع الدعاية ذات الطابع العرقي أو الإثنى. إلا أن الحكومة أبدت في الكثير من الأحيان تحيزاً تجاه الأفراد على أساس أصلهم العرقي أو انتظامهم القبلي أو مكانتهم الاجتماعية أو علاقاتهم السياسية. وشكل التمييز الاجتماعي ضد المرأة، والاتجار بالأفراد، والتمييز العنصري والإثنى، مشاكل.

المرأة

وفقاً للمنظمات غير الحكومية، ظلت نسبة حوادث الاغتصاب المبلغ وغير المبلغ عنها مرتفعة، وظللت حالات الاغتصاب تشكل مشكلة جدية. ويعتبر الاغتصاب فعلاً غير مشروع، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي. إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بشكل فعال. ووفقاً لقانون العقوبات، يواجه مرتكبو الاغتصاب العزاب الأشغال الشاقة والجلد. أما المغتصبون المتزوجون فيمكن أن يتلقوا عقوبة الإعدام. ومع ذلك، نادراً ما أحيلت حالات الاغتصاب للمحاكمة. وأفيد بوجود عدة قضايا كان المتهمون فيها من الأغنياء الذين نجحوا في تقادم المحاكمة، وفي حال محاكمتهم،تمكن هؤلاء من تقادم الحبس. وتوصلت عائلات الضحايا عادة إلى اتفاق مع المغتصب ينطوي على الحصول على تعويض مالي. ولم تتوفر إحصائيات على المستوى القومي حول عمليات الاعقال أو الملاحقة القضائية أو الإدانة المتصلة بقضايا الاغتصاب. وقد أفاد ناشطو ومحامو حقوق الإنسان أن ضحايا الاغتصاب وصمّن بالعار وتعرضن للمحاكمة وحتى للسجن. وبما أن الاغتصاب يرتبط بمفهوم الزنا، فقد يحمل القضايا الضحايا مسؤولية الاغتصاب.

ويُعتبر العنف الأسري مشكلة خطيرة. ويعتبر سوء المعاملة من قبل الزوج والعنف الأسري أموراً غير قانونية، لكن الحكومة لم تتنفيذ القانون بفعالية، ولم يتم الإبلاغ عن معظم هذه الحالات. ولم تكن هناك عقوبات محددة تجاه العنف الأسري، وكان الإدانة في هذه القضايا أمراً نادراً. ولم ترد إحصائيات حكومية موثوقة حول عدد الملاحقات القضائية أو الأحكام أو الإدانات الخاصة بالعنف الأسري. لكن وفقاً لإحصائيات عام 2009، قامت رابطة النساء معيلات الأسر بتوفير المساعدة القانونية لحوالي 1,152 ضحية عنف منزلي.

تدخلت الشرطة والسلطات القضائية بين الحين والآخر في قضايا العنف الأسري، إلا أن النساء نادراً ما لجأن للقضاء طلباً للإنصاف القانوني، بل اعتمدن بدلاً من ذلك على الأسرة والمنظمات غير الحكومية قادة المجتمع المحلي لحل الخلافات الأسرية. وأفادت المنظمات غير الحكومية أنها لجأت في بعض الحالات لطلب مساعدة الشرطة لمساعدة ضحايا العنف المنزلي، لكن الشرطة رفضت التدخل. ووفرت رابطة النساء معيلات الأسر ومنظمات نسائية أخرى غير حكومية خدمات الرعاية النفسية والمأوى للضحايا.

انخفضت أشكال سوء المعاملة التقليدية للإناث خلال العام. ومن هذه العادات المسيئة للإناث إخضاع المراهقات للتسمين الإجباري، (أو ما يعرف بـ"البلوح") قبل الزواج، وهي عادة كانت تمارس بين جماعات عشائر البيظان البيض (الذين يعرفون أيضاً باسم العرب). وقد أدى تتبه الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المتزايد للمشكلة إلى تقاض ملحوظ في الآراء التقليدية التي تشجع زيادة وزن الإناث بشكل مفرط رغم المخاطر الصحية المترتبة عن ذلك. ومع ذلك، بقيت مشكلة الإفراط في الأكل من أجل الامتثال

للمعايير الثقافية مشكلة في المناطق الريفية غالباً. وعرضت عدة نساء حياتهن للخطر بواسطة ابتلاع أدوية لزيادة الوزن أو تقوية الشهية.

أفادت المنظمات النسائية غير الحكومية بأن التحرش الجنسي كان مشكلة شائعة في مكان العمل، ولم تكن هناك قوانين ولا عقوبات ضد هذا السلوك.

وكان بوسع الرجال والنساء الاستفادة المتساوية من خدمات التسخيص والعلاج للأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها مرض نقص المناعة البشرية. واعترفت الحكومة بحق الأزواج والأفراد في التقرير بحرية ومسؤولية عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، والتبعاد بينهم، وتوفيق إنجاب هؤلاء الأطفال وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل للقيام بذلك بصورة خالية من التمييز والإكراه والعنف. ومع ذلك، كانت قضايا الإنجاب موضوعاً حساساً. وركزت بعض المنظمات النسائية غير الحكومية مثل الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل، رابطة النساء معيلات الأسر على حقوق الإنجاب. وبلغ معدل وفيات الرضع دون سن الخامسة 122 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية.

وأصرت رابطة النساء معيلات الأسر على أن النساء الفقيرات والنساء المنتتمين للطبقات الاجتماعية الأدنى مثل العبيد والعبيد المحررين لم تتوفر لهن سبل الوصول إلى وسائل منع الحمل أو العناية أثناء الحمل وبعد الإنجاب ولا العناية الطبية الماهرة أثناء الولادة، كما لم تتوفر لهم وسائل العلاج للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك مرض نقص المناعة البشرية. ووفرت الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل التي أشرفت على مركز لضحايا الاغتصاب وسائل منع الحمل الطارئة لضحايا.

تتمتع النساء قانونياً بحق الملكية وحضانة الأطفال، وقد تم الاعتراف بهذين الحقين بين أبناء المجتمعات السكانية الحضرية الأكثر مماشة للعصر. ومع ذلك، يمكن أن تخسر المرأة المطلقة حضانة الطفل إذا قامت بالزواج من جديد. وحسب التقاليد المحلية، يتطلب زواج المرأة الأول موافقة والديها. ووفقاً لقانون الأحوال الشخصية، يجور للرجال الزواج من أربع نساء، لكن يجب أن يطلب الرجل موافقة زوجته قبل الزواج مرة أخرى. وقد شجعت حملات التوعية الحكومية المرأة على الحصول عند زواجها على اتفاق تعادي ينص على انتهاء الزواج في حال اقتران الزوج بامرأة أخرى. وكان هذا التقليد شائعاً في مجتمع البيظان. إلا أن النساء اللواتي لم يحصلن على عقد جيد بقين دون حماية. إضافة إلى ذلك، لم تكن شرعية اتفاقيات ما قبل الزواج وحق عقدها أمراً معترفاً به دوماً.

ومن الناحية العملية، ظل تعدد الزوجات أمراً نادراً بين البيظان، إلا أن الإقبال عليه أخذ في الازدياد. وكان تعدد الزوجات شائعاً بين الجماعات الإثنية الأخرى. وكان الزواج التقليدي الذي يختار الأهل فيه الأزواج بعضهم لبعض نادراً بصورة متزايدة، خاصة بين البيظان. كما كان هناك مقاومة ثقافية للزواج بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن بعض ذوي النفوذ استخدمو النظام القضائي لترهيب واضطهاد أفراد من عائلتهم من تزوجوا من طبقة اجتماعية أدنى.

ظلت المرأة تواجه تمييز القانون ضدها، واعتبرت قاصرة من وجهة نظر القانون. فحسب الشريعة الإسلامية، تعادل شهادة الرجل الواحد شهادة امرأتين. وتنمن المحاكم أهل المرأة التي تتعرض للقتل نصف البة التي يحكم بها للعائلة عندما يكون القتيل رجلاً. أما الصيغ التي اتبعت في توزيع الممتلكات فاختلت كثيراً بين حالة وأخرى. وتتوفر مدونة الأحوال الشخصية إطاراً للتطبيق المتواافق للقانون المدني وقوانين

الأسرة المرتكزة إلى الشريعة، إلا أن المدونة لم يتم تفعيلها بعد. وأشار محامو حقوق الإنسان إلى أن القضاة تعاملوا مع قضايا النساء من البيطان البيض والعيid والطبقات الأدنى والنساء الأجنبيات بشكل مختلف.

لم تواجه المرأة التمييز القانوني في المجالات التي لم تتناولها الشريعة بشكل محدد. وينص القانون على تقاضي الرجال والنساء نفس الأجر عند قيامهم بنفس العمل. وبالرغم من عدم تطبيق هذا القانون على نحو شامل من الناحية العملية، إلا أن أكبر جهتين في مجال التوظيف، وهما سلك الخدمة المدنية في الحكومة والشركة الوطنية للمناجم التي تملكها الحكومة، قاما بتطبيق هذا القانون. وفي قطاع الأجور الحديث، حصلت المرأة على مزايا عائلية من بينها إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر.

سعت الحكومة إلى إتاحة فرص عمل جديدة للمرأة في القطاعات التي كانت قطاعات يعمل فيها الرجال، مثل السلك الدبلوماسي وخدمات الرعاية الصحية والاتصالات والشرطة والجمارك. واستمر تزايد انخراط النساء في صناعة صيد السمك وأنشأن عدة جمعيات تعاونية نسائية لصيد السمك.

واصلت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة برنامجها الذي يتمد للسنة الثانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للترويج لدعم مناخ تشريعي واجتماعي ثقافي يشجع على المساواة بين الجنسين ويخفف من العنف بسبب النوع. وعملت الأمانة العامة لشؤون المرأة مع عدة منظمات غير حكومية وتعاونيات لتحسين وضع المرأة. وقد قامت الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية الموريتانية والدولية بتسيير اجتماعات وحلقات دراسية وورش عمل على مدار العام للتعریف بحقوق المرأة. وقامت الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية الألمانية GTZ (جمعية التنمية التقنية) للتعریف بحقوق المرأة، ونظمت ورش عمل خاصة بحقوق النساء.

الطفل

ينص القانون على أن الجنسية تستمد من الأب. ويمكن أن تستمد الجنسية من الأم في حال توافر أحد الشروط التالية: إذا كانت الأم مواطنة موريتانية وكانت جنسية الأب غير معروفة أو إذا ولد الطفل في دولة أخرى لأم موريتانية وأنكر جنسية الأب قبل سنة واحدة من وصوله لسن البلوغ. ويمكن للأطفال المولودين خارج البلاد لآباء مواطنين أن يحصلوا على الجنسية قبل سنة واحدة من البلوغ. كما أن الأطفال القصر للأباء الحاصلين على الجنسية الموريتانية مؤهلون أيضاً للحصول على الجنسية الموريتانية.

سجلت الحكومة حالات الولادة على الفور بشكل عام، لكن أفاد العديد من المواطنين في المناطق الجنوبية بأنهم لم يحصلوا على شهادات ولادة ولا بطاقات هوية وطنية. وعلاوة على ذلك، لم يحصل بعض العيids على شهادات ولادة. ولم تتوفر بيانات رسمية حول عدد الولادات التي لا يتم تسجيلها.

يحدد القانون شروطاً مخصصة لرعاية الأطفال، وتتوفر برامج حكومية للعناية بالأطفال اللقطاء، إلا أن قلة الدعم المالي أعاد تنفيذ هذه البرامج.

التعليم الإلزامي لمدة ست سنوات من التعليم الابتدائي. ومع ذلك، لم يتم تطبيق القانون على نحو فعال.

وظل التعليم الحكومي مجانياً، بما فيه المرحلة الجامعية. وكانت جميع الفصول مشتركة بين الأولاد والبنات من جميع الطبقات الاجتماعية والجماعات العرقية. وسمح لأولاد عائلات العيids الالتحاق بالمدرسة، إلا أن

كثيراً منهم لم يتلقوا التعليم. ولم تكن هناك قيود قانونية على تعليم البنات. وقد التحق جميع الأطفال تقريباً، بغض النظر عن الجنس أو الخلفية العرقية، بمدارس لتعليم القرآن ما بين سن الخامسة والسابعة، وتعلموا مبادئ قراءة وكتابة اللغة العربية على أدنى تقدير.

ظل ختان البنات عادة تمارسها جميع الفئات الإثنية على الفتيات الصغيرات. وغالباً ما يتم ذلك في اليوم السابع من ولادتهن، ودائماً تقريباً قبل بلوغ الطفلة سن الستة أشهر. وينص قانون العقوبات الخاص بحماية الطفل على أن أي نوع من أنواع إلحاقة الضرر، أو محاولة إلحاقه، بالأعضاء التناسلية لطفلة أمر يعاقب عليه بالسجن وبغرامة تتراوح بين 120,000 إلى 300,000 أوقياً (ما بين 460 إلى 1,153 دولار أمريكي). وتدل أحدث الإحصائيات المتعلقة بختان البنات إلى تقلص ممارسة هذه العادة من 71 بالمائة في 2001 إلى 65 بالمائة في عام 2007 بسبب انخفاض ممارسة هذه العادة في المناطق الحضرية. أما التبكيل أو التبزيم، وهو أقسى أشكال عمليات الختان، فلم يكن ممارس.

واصلت الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية خلال العام تنسيق جهود مكافحة ختان الإناث، وركزت على القضاء هذه العادة في المستشفيات وتنبي القابلات عن القيام بها، إضافة إلى توعية الشعب. وانضمت الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ورابطة الأئمة إلى أعضاء آخرين في المجتمع المدني للتثليل على الأخطر الصحية الشديدة التي تتطوي عليها عملية ختان الإناث وللتأكيد على أنها ليست واجباً دينياً. وقد مُنعت جميع المستشفيات الحكومية وممارسو الطب المعتمدون من القيام بعملية الختان، في حين عملت عدة وكالات حكومية أخرى على الحيلولة دون مواصلة ممارسي هذه العادة لها. ووفقاً لعدة خبراء في مجال حقوق المرأة، يبدو أن الحملة ضد عملية ختان الإناث بدأت في تغيير موقف المجتمع من الختان. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أعلن 30 من الزعماء الدينيين قتوى ضد ختان الإناث في أعقاب اجتماع المائدة المستديرة لمدة يومين نظمها منتدى الفكر الإسلامي والحوار بين الثقافات. كما قامت الحكومة والمجتمع المدني بتنظيم حملة نظمت يوم لعدم التسامح مع ظاهرة ختان البنات بتاريخ 6 شباط/فبراير من أجل زيادة التوعية بأضرار عادة ختان الإناث.

كما تم تنظيم نشاطات تركز على رفع توعية النساء حول عادة ختان الإناث في الحوض الغربي في 2 شباط/فبراير من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والطفل والأسرة وجمعية التنمية التقنية GTZ. وفي 24 أيار/مايو، أعلنت بعض المجتمعات في منطقة لبراكنة عن تخليها عن عادة ختان الإناث أثناء النشاطات التي نظمتها اليونيسيف والمنظمة غير حكومية توستان الناشطة في مجال التنمية الاقتصادية ووزارة الشؤون الاجتماعية والطفل والأسرة.

السن القانونية للزواج من الناحية النظرية هي 18 سنة، إلا أنه نادراً ما يتم تطبيق هذا القانون. ووردت تقارير حول حالات تزويج للأطفال. وبما أن الجنس بالتراضي خارج إطار الزواج هو أمر غير قانوني، يمكن للولي أن يقدم دعوى إلى السلطات المحلية طالباً السماح بمنح النساء دون سن 18 الأذن ليتزوجن. وفي الواقع تم منح هذا الأذن بشكل متكرر.

هناك قانون يحظر العلاقات الجنسية بين البالغين والأطفال ويفرض عقوبات بالسجن لفترات تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين مع غرامة ما بين 120,000 إلى 180,000 أوقياً (414 إلى 620 دولار أمريكي).

كما أن هناك قانوناً يحظر المواد الإباحية التي تتعلق بالأطفال، ويفرض عقوبات بالسجن لفترة تتراوح ما بين شهرين إلى سنة مع غرامة مالية ما بين 160,000 إلى 300,000 أوقياً (550 إلى 1034 دولار).

قدرت المنظمات غير الحكومية الموريتانية بأن هناك 1,000 طفل من أطفال الشوارع، وأن السبب الرئيسي لذلك هو الفقر وانتقال العائلات البدوية إلى المدن. وكانت هناك مساعدة حكومية قليلة لأطفال الشوارع.

موريتانيا ليست طرفاً لاتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال لسنة 1980. وللحصول على معلومات بشأن الاختطاف الدولي للأطفال من قبل الوالدين، يرجى الاطلاع على التقرير السنوي لوزارة الخارجية حول الامتنال على الموقع التالي:

http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.html

معاداة السامية

مارس عدد قليل جداً من الأجانب الديانة اليهودية.

الاتجار بالأفراد

للإطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير الاتجار بالأفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع: www.tip/gov.state

الأفراد المعاقون

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية في مجالات العمل، أو التعليم، أو توفير الخدمات الحكومية الأخرى، ولم ترد تقارير تشير إلى حالات تمييز حكومي أو اجتماعي ضد أشخاص معاقين. وبشكل عام، لم تتوفر للأشخاص المعاقين إجراءات سهلة الوصول إلى المبني كما لم تتوفر برامج حكومية من أجل توفير مثل هذا الوصول. إلا أن الحكومة لم تأمر بمنح المعاقين أفضلية في مجالات العمل أو التعليم أو بتأمين قدرتهم على الدخول إلى الأماكن العامة، رغم أنها وفرت بعض خدمات إعادة التأهيل وغيرها من المساعدات لهم. وأشارت الشؤون الاجتماعية والطفل والأسرة على برامج إعادة إدماج الأشخاص المعوقين في المجتمع. وفي 10 حزيران/يونيو، وافق مجلس الوزراء على مرسوم بشأن تنظيم وظيفة اللجنة الوطنية متعددة الاختصاصات من أجل ترقية المعوقين. ولم تكن اللجنة قيد التشغيل مع حلول نهاية العام.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

واجهت الأقليات العرقية التمييز الحكومي ضدها. وقد أدى الإصدار غير المنتظم لبطاقات الهوية الوطنية الالزمة للتصويت إلى حرمان العديد من أبناء الأقليات في الجنوب من حق الاقتراع. وكان هناك توتر عرقي وثقافي وتمييز بين البيض والموريتانيين المنحدرين من أصول أفريقية نتيجة الفوارق الجغرافية والثقافية بين الفتى. ويتوزع البيض ضمن العديد من المجموعات الإثنية واللغوية القبلية والعشائرية كما يختلفون من حيث كونهم إما من البيض السود أو البيض البيض، رغم أنه كثيراً ما يصعب التمييز بين الفتى على أساس لون البشرة. سيطرت قبائل وعشائر البيض، وأغلبهم من ذوي البشرة الداكنة بعد قرون من التزاوج مع مجموعات البربر والأفارقة في جنوب الصحراء الكبرى، على مناصب في الحكومة وقطاع الأعمال. أما البيض السود (ويعرفون أيضاً باسم الحرatin أو العبيد المحررين) فقد ظلوا أضعف من البيض سياسيًا

واقتصادياً. أما المجموعات الإثنية الموريتانية المنحدرة من أصول أفريقية، والتي تشمل الهايلولار (وهي أضخم مجموعة من غير البيطان) والولوف والسونيكي، فقد تمركزت في الجنوب وفي المناطق الحضرية. ولم يكن الموريتانيون المنحدرين من أصول أفريقية ممثلياً بالنسبة الملائمة في قطاعي الجيش والحكومة.

ينص الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، كما ينص على أن اللغات العربية والبولارية والسونيكي والولوف هي لغات البلد الوطنية. وقد شجعت الحكومة ازدواجية اللغتين العربية والفرنسية في النظام المدرسي، بالمقارنة مع جهود "التعريب" السابقة. ولم تستخدم اللهجات الأفريقية-الموريتانية الوطنية ولا اللهجة الحسانية العربية كلغات تدريس. وقد اندلعت أعمال شغب في الجامعة في شباط/فبراير بين الموريتانيين المنحدرين من أصول أفريقية الناطقين بالفرنسية والطلاب المور الناطقين بالعربية بعد أن أدى رئيس الوزراء لغضف وزير الثقافة بتعليقات عامة تؤكد بأن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية. وقد انتهى هذا الجدل بعد أن اجتمع المسؤولين الحكوميين مع الطلاب لتبديد المخاوف حول "التعريب" في النظام التعليمي.

وقد ساهم التناقض الإثنى في الانقسامات والتوترات السياسية. وكانت بعض الأحزاب قاعدة شعبية عرقية يسهل تحديدها، رغم أن الاختلافات السياسية بين الأحزاب أزدادت أهمية. ولم يكن البيطان السود والموريتانيون المنحدرون من أصول أفريقية ممثلياً بنسبة ملائمة في الوظائف المتوسطة والرفيعة المستوى في القطاعين العام والخاص.

وردت تقارير عديدة حول خلافات على الأرضي بين الموريتانيين المنحدرين من أصول أفريقية والمور. وبحسب الناشطين في مجال حقوق الإنسان وتقارير الصحف، سمحت السلطات المحلية للمور بمصادرة الأرضي التي احتلها العبيد السابقين والموريتانيين المنحدرين من أصول أفريقية أو عرقلة الوصول إلى منافذ السقاية والمراعي.

ومع حلول نهاية العام، لم يعاقب الجناة في كيفه الذين هاجموا أسرة العبيد المحررين أهل براهيم بعد خلاف حول ملكية الأرضي وأصيبت فاطمة بنت ابراهيم وأطفالها بجروح في شهر آب/أغسطس 2009.

أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن حالات عديدة للخلاف على الإرث بين العبيد أو العبيد المحررين ومالكيهم. وكان مالكو العبيد تقليدياً يرثون ممتلكات عبيدهم. ولم تطرأ تطورات على قضية سلمى بنت جدو، وهي أرملة من نواكشوط استولى مالكو زوجها المتوفي على إرثه زوجها في شهر آذار/مارس 2009.

كما لم تطرأ تطورات بخصوص قضية عائلة زينبو بنت ابراهيم التي حرمت من إرثها من قبل الشيخ محمد ولد الشيخ حماد الله الذي ادعى أن زينب كانت عبده لديه. وبالرغم من القرار الصادر عن المحكمة عام 2009 والذي يقر فيه أن إخوة زينبو وأخواتها هم الورثة الشرعيون، إلا أن السلطات لم تنفذ الحكم بانتهاء العام.

واصلت الحكومة خلال العام برنامجها الذي بدأته عام 2009 لمحو آثار العبودية. وتمثلت أهداف البرنامج في الحد من الفقر بين 44,750 من العبيد المحررين من مناطق العصابة وبراكنا وغور غول والوحوض الشرقي، وتحسين النواحي الصحية والتعليمية وفرص الوصول للمياه وتحسين فرص إيجاد العمل.. كما وصلت الحكومة أيضاً برنامجها التعاوني مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأجنبية في برنامج منع نشوب الصراعات الذي يهدف إلى تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق السكان المهمشين، بمن فيهم العبيد السابقين.

وبحسب المنظمة غير الحكومية نجدة العبيد، ركزت هذه البرامج على مكافحة الفقر وأثار العبودية بدلاً من تركيزها على مكافحة ممارسة العبودية.

أعمال إساءة وتمييز اجتماعية وأعمال عنف قائمة على التوجه الجنسي والهوية الجنسية داخل

تعتبر النشاطات الجنسية المثلية بين الذكور بموجب قوانين الشريعة الإسلامية أمراً يعاقب عليه بالإعدام إذا أكدها أربعة شهود، لكن لم يكن هناك أي دليل على حدوث عنف اجتماعي أو تمييز حكومي منظم بناء على التوجه الجنسي خلال العام. ولم تتم أي ملاحقات قضائية خلال العام. ولم توجد منظمات تدافع عن حقوق التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية، كما لم تكن هناك أي عوائق قانونية أمام عمل مثل هذه المجموعات.

أعمال إساءة وتمييز اجتماعية أخرى

لم يرد أي دليل على حدوث تمييز منظم من قبل المجتمع أو الحكومة ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ غير أن المحرّمات والمعتقدات المرتبطة بمرض الإيدز أدت إلى معاناة بعض الضحايا من العزلة أو الإقصاء.

الجزء 7: حقوق العمال

أ. الحق في تكوين النقابات

يمنح القانون العمال حق تكوين النقابات والانضمام إلى النقابات التي يختارونها دون الحصول على تصريح ودون فرض شرط مبالغ فيها عليهم، وقد مارس العمال هذا الحق. كما يكفل القانون حرية التجمع، وقد مارس العمال هذا الحق من الناحية العملية. ويصرح لجميع العمال، عدا أفراد الجيش والشرطة، التجمع في النقابات والقيام بتأسيسها على المستويين المحلي والوطني. وقد تمركزتأغلبية اليد العاملة في القطاع غير الرسمي حيث اشتغل معظم العمال في حقل الزراعة المعيشية وتربية الماشية. وعملت نسبة 25 بالمائة فقط من اليد العاملة في وظائف تدر دخلاً منتظماً. إلا أن حوالي 90 بالمائة من موظفي القطاعين الصناعي والتجاري كانوا ينتمون إلى نقابات عمالية.

ويتعين على النقابات، كي تحظى بالاعتراف بها قانونياً، الحصول على موافقة النائب العام، الذي يمكنه تعليق أعمال النقابة مؤقتاً إذا ما طلبت منه وزارة الداخلية ذلك إذا رأت الوزارة أن النقابة لم تلتزم بالقانون. كما تملك الحكومة سلطة الاعتراف بالنقابة العمالية أو عدم الاعتراف بها.

يقرّ القانون حق العمال في الإضراب، وقد مارس العمال هذا الحق خلال العام. ومع ذلك ، يتربّط اتباع إجراءات طويلة ومعقدة قبل التمكّن من عقد إضراب قانوني. وقد قادت الكونفرالية العامة لعمال موريتانيا إضراباً لموظفي الحكومة مدته ثلاثة أيام في شهر آذار/مارس. وبحسب الكونفرالية العامة لعمال موريتانيا، لم تقم وزارة الصحة ولا وزارة التعليم بإحالة القضية إلى وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصبة الإدارات للتفاوض. وبالتالي، فقد ظلت شكاوى الكونفرالية العامة لعمال موريتانيا دون حل مع نهاية العام.

وفقاً للكونفرالية العامة لعمال موريتانيا، قامت الحكومة بتمويل مشاركة عدد من الأعضاء النقابيين في مؤتمر منظمة العمل الدولي الذي عقد في شهر حزيران/يونيو، لكنها رفضت تمويل مشاركة أعضاء من

الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا. ولم الحكومة أسباباً لهذا الإجراء. وقد الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا بتقديم شكوى إلى منظمة العمل الدولية ذكرت فيها أن هذا التمييز كان بسبب موقف الكونفدرالية المضاد لانقلاب شهر آب/أغسطس 2008.

وبإمكان الحكومة أن تحل نقابة ما إذا ما ارتأت أن النقابة قامت بإضراب غير شرعي أو ذو دوافع سياسية. إلا أنه لم يتم حل أي نقابة أثناء العام. ويتوجّب على العمال تقديم إشعار بعزمهم بالإضراب قبل عشرة أيام عمل على الأقل من القيام به. ولا يسمح للعمال الاعتصام أو منع العمال غير المشاركين في الإضراب من دخول مكان العمل.

ب. الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي

يكفل القانون للنقابات حق تنظيم العمال بحرية دون تدخل من الحكومة أو رب العمل، وقد مارس العمال هذا الحق من الناحية العملية. ومع ذلك ، فإن رئيس الحكومة يقرر كيف تجري المفاوضات بعد أن توافق وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنـة الإدراـرة على المفاوضـات.

تمـنـحـ القـوانـينـ العـمالـ الحـماـيـةـ منـ التـميـزـ ضدـ النـقاـباتـ؛ـ لـكـ جـمـاعـاتـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ المـحلـيـةـ أـفـادـتـ بـأنـ السـلـطـاتـ لـمـ تـتـحـقـقـ جـديـاـ مـنـ النـشـاطـاتـ الـمعـادـيـةـ لـلـنـقاـبـاتـ الـمزـعـومـةـ دـاخـلـ بـعـضـ الـمـؤـسـسـاتـ الـخـاصـةـ الـتـيـ يـمـلـكـهـاـ مواـطنـونـ أـثـريـاءـ.

لا توجد مناطق لتجهيز الصادرات.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

يـحـظـرـ القـانـونـ العـملـ القـسـريـ أوـ الإـجـبارـيـ،ـ بـماـ فـيـ ذـلـكـ عـمـالـةـ الـأـطـفـالـ،ـ إـلـاـ أـنـهـ تـمـ الـاتـجـارـ بـالـرـجـالـ وـالـنـسـاءـ وـالـأـطـفـالـ بـهـدـفـ إـجـبارـهـمـ عـلـىـ الـعـملـ لـلـخـدـمـةـ فـيـ الـمـنـازـلـ أـوـ لـلـتـسـولـ فـيـ الشـوـارـعـ لـصـالـحـ مـعـلـمـيـ دـيـنـ مـعـدـوـمـيـ الـضـمـيرـ،ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـعـملـ كـخـدـمـ منـازـلـ أـوـ رـعـاـةـ فـيـ عـلـاقـاتـ تـشـبـهـ الـعـبـودـيـةـ.ـ وـيـجـرـمـ قـانـونـ مـكـافـحةـ الـاستـرـقـاقـ مـارـسـةـ الـعـبـودـيـةـ وـيـفـرـضـ عـقـوبـاتـ عـلـىـ الـمـسـؤـولـيـنـ الـحـكـومـيـنـ الـذـيـنـ لـاـ يـتـخـذـونـ إـجـراءـاتـ الـلـازـمـةـ عـنـ تـبـليـغـ عـنـ حالـاتـ كـهـذـهـ،ـ لـكـنـ لـمـ يـتـمـ الإـبـلـاغـ عـنـ حالـاتـ كـهـذـهـ خـلـالـ الـعـامـ.ـ وـنـظـمـتـ الـحـكـومـةـ وـرـشـاتـ عـلـىـ تـدـريـيـةـ لـلـتـوـعـيـةـ بـأـمـرـ القـانـونـ لـلـسـلـطـاتـ الـإـدارـيـةـ وـالـقـضـاءـ.ـ وـيـقـدـمـ بـرـنـامـجـ مـحـوـ آـثـارـ الـعـبـودـيـةـ مـلـيـارـ أـوـقـيـةـ (3,4ـ مـلـيـونـ دـولـارـ أـمـريـكيـ)ـ كـمـسـاعـدـةـ إـنـمـائـيـةـ لـمـجـتمـعـاتـ الـعـبـيدـ السـابـقـينـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ،ـ فـانـ هـذـاـ يـعـتـبرـ تـطـوـيرـ يـرـكـزـ عـلـىـ الـإنـمـاءـ الـاـقـتـصـاديـ بـدـلـاـ مـنـ الـإنـفـاذـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـقـانـونـيـ لـقـانـونـ لـمـكـافـحةـ الـاستـرـقـاقـ.

لم تكن جهود الحكومة كافية لإنفاذ قانون مكافحة الاسترقاق. ولم تسجل أي حالات مقاضاة بنجاح بموجب قانون مكافحة الاسترقاق، على الرغم من تواجد مظاهر العبودية واقعيا في موريتانيا.

كما ينص قانون العمل على عقوبات جنائية على العقود التي ينتفع أصحابها بموجبها من العمل القسري أو استغلال العمالة القسرية كجزء من شبكة نشاط إجرامي منظم. واستمرت ممارسات الاسترقاق الناجمة عادة عن العلاقات القديمة بين السادة والعبيد وشملت البالغين والأطفال في المناطق الريفية حيث يكون مستوى التعليم منخفضاً عادة وتكثر الحاجة لرعاية الماشية والعنابة بالحقول وغيرها من الأعمال اليدوية.

وحدث الاسترقاق أيضاً في المراكز الحضرية حيث جرى احتجاز الأطفال الصغار، غالباً من الفتيات، كخدمات في البيوت دون تقاضي أجر. وقد اعتبر بعض الأشخاص أنفسهم إما عبيداً أو أسياداً دون أن يدركون أنه قد تم إلغاء العبودية. وورد عن جماعات حقوق الإنسان بأن الأشخاص الذين يعيشون علاقات شبيهة بالعبودية كانوا ينكرن تلك العلاقة للناشطين بعد أن أقنعهم أسيادهم بذلك.

وقد استمرت العبودية الطوعية بين العبيد السابقين وذريتهم الذين كانوا ضحايا للتمييز الاجتماعي وافقرروا للمهارات المهنية اللازمة للتقدم الاقتصادي. وقد استمر هؤلاء في العمل لدى أسيادهم السابقين مقابل مزيج من المال والسكن أو الطعام أو الرعاية الطبية. واختلفت أسباب استمرار مثل هذه الممارسات بشكل كبير بين المجموعات الإثنية المختلفة؛ إلا أن اقتصاد المقايضة والفقر والجفاف المستمر لم يقدم أي بدائل اقتصادية للكثيرين، وأدى إلى بقاء الكثير من العبيد السابقين وأولادهم عرضة للاستغلال من قبل أسيادهم السابقين. وواجهت النساء البالغات اللاتي لديهنأطفال مصاعب أكبر، وكان من الممكن إجبارهن على البقاء في حالة عبودية للقيام بالخدمات المنزليّة والاعتناء بالحقول أو رعاية الماشية.

ووردت تقارير بأن بعض العبيد السابقين واصلوا العمل لدى أسيادهم السابقين أو غيرهم دون الحصول على تعويض مالي لاستمرار الوصول لأراضٍ كانوا يفلحونها منذ القدم. وبالرغم من أن القانون ينص على توزيع الأراضي على من لا يملكون أرضاً، بما في ذلك العبيد السابقين، طبق هذا القانون في حالات معدودة فقط. وأشار مراقبو المنظمات غير الحكومية إلى أن العلاقات النفسية والعشارية المتصلة جعلت من الصعب على الكثرين منمن كانت أجيال من أسلافهم عبيداً التخلص من تلك القيود التي تربطهم بأسيادهم السابقين أو قبائلهم. واستمر بعض الأشخاص في ربط أنفسهم بأسيادهم السابقين لأنهم يؤمنون بأن وضعهم كعبيد هو قدرهم بمشيئة إلهية وكانوا يخشون العقوبات الدينية في حالة الخروج عن تلك العلاقة. وتعرض العبيد السابقين في كثير من الأحيان إلى التمييز الاجتماعي واقتصرت فوائدتهم المهنية على أداء العمل اليدوي في الأسواق والمطارات والموانئ.

انظر أيضاً تقرير الاتجار بالآفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع التالي: [tip/g/gov.state.www](http://www.state.gov/g/tip/)

د. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

ينص القانون على أنه لا يجوز تشغيل القصر في الأعمال الخفيفة تحت سن 12، كما لا يجوز تشغيلهم في القطاع غير الزراعي قبل سن 14 ، ولا يجوز تشغيلهم في القطاع الزراعي قبل سن 13 إلا بتاريخ استثنائي من وزير العمل بسبب ظروف محلية. غير أن عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي ظل مشكلة كبيرة خاصة في الأحياء الفقيرة في المدن. وينص القانون على منح الأحداث العاملين من تراوح أعمارهم ما بين 14 و 16 سنة 70 بالمائة من الأجر الأدنى، في حين ينص على منح الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و 18 سنة 90 بالمائة من الأجر الأدنى. كما ينص القانون على لا يزيد عدد ساعات العمل في اليوم عن ثمانية ساعات وأن تتوفر أمامهم فرصة استراحة واحدة أو أكثر لمدة ساعة لكل منها. كما يحظر على الأطفال الانخراط في العمل الليلي.

وذكرت عدة تقارير بأن فتيات قدمن من مناطق نائية، وربما أيضاً من المنطقة الغربية في مالي، قد أجبرن على العمل كخدمات في منازل الأثرياء في المدن بدون مقابل.

وقام عدد غير معروف من الطلاب، أغلبهم تقريباً من قبائل هالبولار، بالتسول في الشوارع كخدمة يقدمونها لمدرسي القرآن مقابل تلقي التعليم الديني المجاني. وقد وردت تقارير موثقة تفيد بأنّ عدداً صغيراً من مدرسي القرآن أجبروا الطلاب على التسول لمدة تزيد عن 12 ساعة يومياً، ولم يقدمو لهم في المقابل طعاماً ومأوى ملائماً. واستمرت الحكومة في برنامجها الذي وضعته لتقليل عدد الطلبة، واشتركت مع المنظمات غير حكومية لتوفير الرعاية الطبية والغذائية الأساسية للطلبة.

أرغم زعماء عصابات الشوارع الأطفال على السرقة والتسول وبيع المخدرات. ووردت تقارير مفادها أن الأطفال كانوا يرغمون على العمل في القطاع الزراعي وقطاع البناء والصيد ورعاية الماشي. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن الممارسات المشابهة للعبودية والعبودية ذاتها استمرت في المناطق النائية من البلاد حيث لا يزال يتم التعامل باقتصاد المقايدة، فيما استمرت هذه الممارسات أيضاً في المراكز الحضرية مثل نواكشوط.

و عمل الأطفال الصغار عادة في المناطق الريفية في مجال الرعي وزراعة المحاصيل اللازمة للمعيشة مثل الأرز والدخن والسرغام وفي الصيد. وغيرها من الأعمال الهامة لدعم نشاطات عائلاتهم. وفي المناطق الحضرية، عمل الأطفال في قيادة العربات التي يجرها الحمير وقاموا بتوصيل المياه ومواد البناء. وتماشياً مع التقاليд القديمة، عمل بعض الأحداث كمترندين على مهنة في الصناعات البسيطة مثل صنع الأدوات المعدنية والنحارة وتصلح السيارات والبناء وفي القطاع غير الرسمي. وقد اقترحت تقارير بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك منظمة نجدة العبيد، بأن العمل المنزلي للفتيات اللواتي لم تتجاوزن سن السابعة غالباً دون أجر ما زال يمثل مشكلة. ولم تكن هناك عمالة أطفال في القطاع الصناعي الحديث.

ووفقاً للتقرير السنوي المشترك لوزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف، فإن أكبر عقبة أمام الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل التي مدتها ثلاثة سنوات من أجل حماية الأطفال هو عدم وجود آليات التنسيق وعدم وجود الموارد البشرية والتكنولوجية في وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقرير تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، لم تتم معالجة حماية الأطفال بشكل صريح في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، كما أن نقص الموارد المالية ساهم في عرقلة الجهود الكبيرة.

وكانت هناك دائرة للتفتيش لديها سلطة تحويل المخالفات مباشرة إلى السلطات القضائية الملائمة، إلا أن المفتشين الثمانية الإقليميين، والـ30 مفتشاً/مشرفاً، افتقرت إلى الموارد الأساسية مثل المواصلات والأجهزة المكتبية اللازمة لتطبيق قوانين العمل الخاصة بالأطفال وغيرها من القوانين.

انظر أيضاً تقرير الاتجار بالآفراد الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً على الموقع التالي: tip/gov.state.www

وقد كان الحد الأدنى للأجر الشهري للبالغين المطالب بدفعه وطنياً، والذي لم يطبق، هو 21,150 أوقية (88 دولار أمريكي)، وهو مبلغ لم يوفر مستوى معيشياً لائقاً للعامل وعائلته. ويطبق قانون الحد الأدنى للأجور على جميع العمال. وشجبت العديد من النقابات العمالية ظروف العبودية المعاصرة في عدد من القطاعات الرسمية مثل صناعة معالجة الأغذية. ففي هذه القطاعات، لا يتمتع العمال بعقود عمل ولا بقسمة تقيد بدفع الأجر. وكانت أجورهم أدنى من الحد الأدنى الرسمي، كما أنهم عملوا في ظروف متربدة للغاية. وفي بعض الأحيان، لم يتلقى العمال أجورهم لمدة شهور. وقد ذكرت الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا أن الحكومة لم تقدم مساعدات أو تعويضات لهؤلاء العمال خلال العام.

لا يجوز أن يتجاوز أسبوع العمل القانوني العادي في المجالات غير الزراعية سواء 40 ساعة أو ستة أيام في الأسبوع بدون دفع تعويض عن الساعات الإضافية، والذي كان يتم دفعها بمعدل متدرج حسب عدد الساعات الإضافية المشغولة. ويمكن أن يشتغل العاملون في مجال الخدمة المنزليه وبعض الفئات الأخرى من العمال 56 ساعة أسبوعياً. ويشترط منح الموظفين فترة استراحة واحدة على الأقل مدتها 24 ساعة متواصلة أسبوعياً. ولا توجد نصوص قانونية حول إجبار العامل على العمل ساعات إضافية.

وتعتبر مديرية العمل في وزارة العمل الجهة المسؤولة عن إنفاذ قوانين العمل، في حين أن الواقع هو أن نقص الإمكانيات المالية حدّ من فعالية التطبيق.

وضعت الحكومة معايير للصحة والسلامة. وكانت وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة هي الجهة المسؤولة عن تطبيق هذه المعايير، لكنها قامت بذلك بشكل غير منتظم نظراً لعدم توفر التمويل الكافي. ومن حيث المبدأ، بإمكان العمال أن يتركوا ظروف العمل الخطرة دون المجازفة بفقدان وظائفهم، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك من الناحية العملية.